http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2234) السنة التاسعة - السبت (27) آب 2011

مصادر: القاعدة تتقاضى ٥ ملايين دولار شهرياً

سياسيون ينتقدون الصمت الحكومي إزاء "إتاوات الموصل"

□ بغداد / المدى

حذرت جهات سياسية من استمرار حالات الابتزاز والإتاوات التي تفرض على سكان محافظة نينوى من قبل جماعات وتنظيمات إرهابية، فيما قللت الجهات الأمنية من أهمية هذه العصابات وما تقوم به.

مصادر مطلعة قالت لـ"المدى" أمس، إن الحكومة المحلية في نينوى لم تحرك ساكناً تجاه حالات الابتزاز التي يتعرض لها سكان المدينة، وان المبالغ التي يتحصل عليها الإرهابيون من خلال فرضهم الجزية على أهالي الموصل تتجاوز الـ ٥ ملايين دولار شهريا، موضحة "أن هناك أكثر من ٣١٦٠ مولدة أهلية يجبر أصحابها على دفع ما يقارب الـ ٢٠٠ دولار شهريا، فضلا عن ٦٠٠ صيدلية، إضافة إلى محال الصاغة وورش تصليح السيارات وأصحاب المهن الحرة.

وبحسب المصادر، فأن الإرهابيين ينظرون إلى المدينة باعتبارها عاصمتهم الاقتصادية، حيث أخذت هذه العصابات بالسيطرة على بعض الأحياء من خلال العقارات بأموال الجزية، وتتابع المصادر أن "العمليات الإرهابية باتت تتحول من نينوى إلى مدن أخرى، لان الأموال التي يتحصل عليها الإرهابيون منها، يستغلونها لتنفيذ عملياتهم في المدن الأخرى".

منتصف الأسبوع الماضي، وبحسب المصادر نفسها، قامت مجموعة إرهابية بتهديد صاحب مطبعة الزهراء في شارع النجفي، لإجباره على دفع الجزية لكنه امتنع، وفي اليوم التالي، جاءت مجموعة تحمل علبة "حلويات" داخلها قنبلة، واخرجوا العمال من المصنع، وبعد ٥ دقائق فجروا المطبعة كاملها، صاحب المطبعة خاف من الإبلاغ عن هذه العصابات، لان هناك شكوكا عند الكثير من أهالي المدينة بان هذه الزمر الإرهابية مدعومة من جهات داخل الحكومة المحلية، ومن عدد من دول الجوار.

مصدر عسكري من محافظة نينوى، رفض ذكر اسمه، قال للمدى إن اجتماعا للقيادات الأمنية ضم محافظ الموصل أثيل النجيفي وعددا من المسؤولين في المحافظة وفي الاجتماع طلب احد القادة معلومات عن الأشخاص الذين يشترون العقارات في المحافظة لغرض جمع الملومات عنهم، لكن طلبه جوبه بتحفظ من عدد من المسؤولين في المحافظة، ورفضهم، الأمر الذي أثار شكوكا لدى القادة الأمنيين بوجود صلات بين الجماعات المسلحة ومسؤولين داخل المحافظة.

وأكدت المصادر، أن الكثير من سكان الموصل، لاسيما الأثرياء ومتقاعدي الجيش والشرطة، تركوا المحافظة بسبب الخوف على حياتهم من هذه الجماعات، ولجئوا إلى إقليم كردستان.

لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، لم تنف هذه المعلومات، وأكدت أنها ستقوم بزيارات ميدانية للمحافظة خلال الأيام المقبلة لغرض الاطلاع على ما يجري هناك.

وعزا نائب رئيس اللجنة اسكندر وتوت، السبب في تأخر زيارة لجنته، للموصل إلى اكتظاظ جدول أعمالها، لاسيما مع المستجدات الأخيرة التي حصلت في البلاد بالتزامن مع الاعتداءات الخارجية التي تشهدها البلاد، وتابع وتوت، لـ"المدى" أمس، "وردتنا معلومات مدعومة بتقارير عن فرض الجماعات الإرهابية الجزية على سكان محافظة الموصل، لكننا لا نستطيع اتخاذ أي موقف من دون زيارة ميدانية تقوم بها اللجنة إلى المحافظة، وهذا ما سوف يتم خلال الأيام القليلة المقبلة، لدراسة الواقع الأمني عن قرب.

من ناحيته، قال النائب عن محافظة نينوى، زهير الأعرجي، إن المواطن في الموصل يعيش في حيرة من أمره، وتابع "إذا لم يدفع المال للإرهاب فسوف يتعرض إلى تفجير محل عمله كما حدث مع صاحبة إحدى الصيدليات وهي من الطائفة المسيحية، إذ امتنعت عن دفع هذه الإتاوات، وبالتالي فجر الإرهابيون مكان عملها"، مضيفا "وإذا دفع المواطن الجزية من اجل أن يحافظ على حياته، فمن الممكن أن يلاحق قضائيا كما حدث مع صاحب إحدى محطات تعبئة الوقود إذ خشي من التهديدات التي تصله بين الحين والآخر، فاضطر لدفع مبلغ مليون دينار شهريا للجماعات الإرهابية، وبعد أن تم إلقاء القبض على هذه العصابة اعترفت هذه الجماعات بأنها تتسلم مبالغ شهرية منه، وأحيل صاحب المحطة إلى القضاء أمام المحكمة المركزية بتهمة تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد".

> وصلت المفاوضات بين عائلة النجيفي والجهة الخاطفة لأحد أبنائها إلى مليار دينار بعد أن طلبت الجهة الخاطفة مبلغاً خيالياً امتنعت عائلة المخطوف عن دفعه

وانتقد الأعرجي في حديثه لـ"المدى"، دور القوات الأمنية في المحافظة كونها مسؤولة عن الحفاظ على المواطنين وأموالهم.

وعن دور الحكومة المحلية في المحافظة، وأضاف النائب، "اللقاءات مستمرة ولكن ليس لـلإدارة هناك أية صلاحيات سوى إبلاغ الجهات الأمنية بحالات الابتزاز التي يتعرض لها الموطنون". فالمحافظة لا حول لها ولا قوة بل هي أيضاً تتعرض إلى الابتزاز، ففي الفترة الأخيرة خطف احد أقارب المحافظ والذي تجري حاليا مفاوضات مع العصابة التي اختطفت والتي طلبت فدية قدرها مليار دينار، وهذا دليل على أن الموصل تعيش أزمة أمنية كبيرة يجب إيجاد العمل المشترك لحلها".

وزارة الداخلية من جانبها، حاولت أن ترمي الكرة بملعب المحافظة حيث أكدت أن الجانب الأمني من صلاحية قيادة عمليات نينوى والوزارة لا تملك حق التصريح حول هذا الموضوع، لكن وكيلها لشؤون الإسناد الفريق احمد الخفاجي شخص لـ"المدى"، أمس أسلوب التمويل الذي تستخدمه التنظيمات الإرهابية واضعا الابتزاز والإتاوات في المستوى الثالث، خلف التمويل الخارجي، والداخلي الذي يتمثل بالمتعاطفين مع الإرهاب.

بعد تصريحات الخفاجي توجهت المدى بسؤال إلى عمليات نينوى، والتي رفض في بادئ الأمر قائدها الفريق حسن كريم التحدث، لأن التصريح يقع خارج صلاحياته، لكنه بالمقابل قلل من أهمية عمليات الابتزاز، داعيا وسائل الإعلام والسياسيين إلى توخي الدقة في التصريحات، وعدم تهويل الأمور والتعامل مع حالات الابتزاز والإتاوات بنظرة موضوعية على أنها القلة القليلة مما تبقى من عمليات إرهابية في المحافظة.

وأضاف كريم لـ"المدى"، أمس، أن الوضع في الموصل تحسن وبشكل كبير ومعدل العمليات الإرهابية بدأ يتراجع وأن مواجهة حالات الابتزاز والإتاوات لا تعتمد فقط على القوات الأمنية، إنما يجب أن يكون هناك عمل مضن من جميع الجهات ذات العلاقة، وتابع "أن هذه الحالات التي يجري الحديث عنها تجب معالجتها من خلال تعزيز الجهد الاستخباري"، مشيرا إلى وجود شركات داخل المحافظة غير مرخصة تساعد الإرهاب في تمويل عملياته، وأضاف "اقترحنا عزل الشركات الناقلة للنفط والتي يشتبه في البعض منها أن لديها ارتباطات بالجماعات الإرهابية، والاعتماد على أنبوب النفط الناقل بين بيجي وحمام العليل، وهذا الأمر يتطلب قراراً حكومياً من الجهات ذات العلاقة".

كتابة على الحيطان

السادة نواب الشعب "اللّه بعونكم"!!

■ عامر القيسي

لا اتفق مطلقا مع الآراء التي يروجها أعداء العملية السياسية من أن السادة نواب الشعب يتغيبون عن الاجتماعات ويتشاجرون لأبسط الاختلافات وأخيرا يتمتعون بإجازات على مدار السنة بسبب ومن دونه. واعتقد أن هذه الآراء التي يتحدث بها البعض ويروجها من باب الحسد، كما يقول المثل "عيون الحاسد تبلى بالعمى" والشعبي "عين الحسود بيهه عود"! ودليلي في دفاعي الوطني المستميت عن السادة النواب أنهم خلال فترة قياسية استطاعوا أن يقدموا الانجازات التالية للناخبين الأعزاء:

١- شرعوا قانونا خاصا بالمتقاعدين لزيادة رواتبهم بنسبة ٥٠٪ ومنحهم امتيازات خاصة لكي يعوضوا لهم الحرمان الذي عاشوه في زمن الدكتاتورية الصدامية.

٢- حاسبوا بشدة وشفافية الفاسدين والمفسدين سواء من كان منهم في الحكومة "وزراء ووكلاء" أو "نوابا" للشعب المظلوم وأحالوهم للقضاء من دون أن يخضعوا لضغوطات التوافقات السياسية التي دمّرت البلاد، وكانوا من الجرأة بحيث أنهم لم يستثنوا أحداً كما قال طيب الذكر شاعرنا الكبير مظفر النواب!

٣- بالتعاون مع الحكومة استطاعوا أن يخففوا من كل الأزمات التي تعصف في البلاد وفي مقدمتها، بمناسبة صيفنا القاتل، الكهرباء، وأنا شخصيا منذ فترة لم اسمع مواطنا يشكو من الكهرباء، وحسب بعض الخبثاء الذين يرون عادة نصف الكأس الفارغ، فان السبب يعود إلى نسيان الناس لموضوع الكهرباء أو يأسهم من إعادة الحياة إليها.

٤- استطاعوا أن يتجاوزوا كل العقبات لقراءة قانون العفو، ولو، القراءة الأولى من اجل التهيئة لإطلاق سراح كل المجرمين بمن في ذلك المحكومون بالإعدام من اجل سواد المصالحة الوطنية وإنقاذ شرف المقاومة الشريفة!

٥- اثبتوا لنا حبهم للإعلاميين والصحافة الحرة فسنوا قانون "حرية الصحافة" غير مبالين بالانتقادات اللاذعة للمتطفلين على الإعلام والصحافة ممن قضوا حياتهم في خدمة هذه المهنة!

ماذا أعدد وأعدد فالذاكرة صراحة لا تستطيع أن تتذكر كل منجزات نواب الشعب لكثرتها. بعد كل ذلك أليس من حقهم أن يتمتعوا بإجازة بعد العيد وقبل العيد وفي الفصل التشريعي الأول والثاني وفي الجلسة المفتوحة وفي الحزن والاحتجاج على قمع حركات الشعوب العربية!!

ولكي أضع أصابعي في عيون الحساد والمغرضين والخبثاء الذين لا يرون من الكأس إلا نصفه الفارغ "ويا له من كأس حنظل"، فاني أبشرهم بان وفود نيابية من دول أوربية عريقة في الديمقراطية وفي تقديم الخدمات للمواطنين قررت التوجه إلى العراق بعد انتهاء عطلة السادة النواب "أتمنى لهم أوقاتا سعيدة"، والغرض من الزيارة هو دراسة تجربة مجلس النواب لدينا القديم والجديد، والتعرف صراحة على الآلية والدروب التي سلكوها من اجل جعل الشعب العراقي متمتعا بهذا المستوى من الرفاه الذي يحسده عليه الأعداء قبل الأصدقاء. وهو خبر يرفع الرأس ويجعلنا نتباهى بنوابنا أمام شعوب العالم المتحضر ونلقم أفواه الأعداء حجرا من الذين يواصلون عنادهم واحتجاجاتهم كل يوم جمعة بدفع من الامبريالية العالمية، والذين يشوهون صورة العراق الجديد جدا أمام العالم، الذي يتمنى مواطنوه أن يكونوا عراقيين أبا عن جد وان يأتوا ليقاسمونا البحبوحة التي نعيشها حسب قناعات السادة المسؤولين في الحكومة والبرلمان!!

أقولها بكل صدق ومن كل قلبي المكلوم، موجها ندائي إلى السادة نوابنا الكرام، أن استمروا بمنهجكم الناجح هذا واستمتعوا بإجازاتكم رغم انف الجميع،

ودعائي لكم في أيام رمضان المبارك: "روحوا ينصركم الله على الأعداء وليكن جلالته بعونكم خصوصا وان أكثر من مئة منكم يتغيبون تلقائيا عن كل اجتماع من اجل خدمة الشعب في عواصم العالم المختلفة"!!

أعـــــلام

الحلبوسي: تنازلت للمصلحة العامة

■ اعترف رئيس مجلس محافظة الأنبار السابق جاسم الحلبوسي انه تنازل عن منصبه لكي لا تذهب المحافظة إلى الكثير من المشاكل.

وقال الحلبوسي إن أسباب تنازله عن منصبه كانت لكي يستقر الوضع في المحافظة، بعد أن شاهد وجود انشقاقات قوية في المحافظة، مما يؤدي بالتالي إلى تأزم الوضع، مشيراً إلى أن هذه الأسباب أدت به إلى تقديم تنازل عن رئاسة المجلس، مبيناً انه قد قام قبل سنة بتقديم إعفاء عن رئاسة المجلس إلا أن أعضاء المجلس لم يوافقوا، مطالبا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في المحافظة ودوائرها من قبل أعضاء مجلس النواب.

الزوبعي: توحيد الرقابة الأمنية ضروري

■ شدد النائب في القائمة العراقية طلال الزوبعي على "ضرورة توحيد كاميرات المراقبة في غرفة عمليات واحدة ليتسنى لرجال الأمن أن يقودوا الملف الأمني بكل مهنية وكل شفافية". وقال إن "توحيد المراقبة يسهل مهمة رجال الأمن ويجعل الأمور أمام أنظارهم وبالتالي ترصد العمليات الإرهابية قبل حدوثها". وأضاف أن "الوضع الأمني في العراق يحتاج إلى تقنيات عالية ومن ضمن هذه التقنيات كاميرات المراقبة". وبين الزوبعي إن "مثل هكذا تقنية عالية تعد شيئا ايجابيا"، داعيا الحكومة إلى "تفعيلها والعمل على جذبها من اجل إيقاف نزيف الدم".

السعدون: الصراعات المشهد الأساسي للبلاد

■ عد النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون الخلافات والصراعات السياسية الطاغية على المشهد السياسي بأنها "ستؤثر سلبا على الأداء الحكومي". وقال السعدون إن "الأداء الجيد للحكومة يرتبط بقوة تماسك الكتل المكونة للحكومة ووحدة موقفها من القضايا العرضية التي تواجه سير عمل الحكومة".

وأضاف السعدون أن "نبذ الصراعات وحل الخلافات بين الكتل السياسية سيسهم في استقرار الوضع السياسي مما يحسن بشكل كبير أداء الحكومة ويجعلها أكثر قوة"، داعيا الكتل السياسية إلى "توحيد الرؤى والمواقف من اجل الحفاظ على سلاسة وسير العملية السياسي".

مصادر: السيستاني منزعج من الأداء الحكومي

المرجعية الدينية تمتنع عن استقبال المسؤولين

□ بغداد / المدى

في وقت ذكر رجال دين ومسؤولون أن المرجع الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني رفض اجتماعات مع زعماء سياسيين احتجاجا على فشل الحكومة في تحسين الخدمات الأساسية والحد من الفساد، اعتبرت جماعة علماء العراق، الأمر طبيعيا لان المرجعية منزعجة من الأداء الحكومي.

ودعا السيستاني الحكومة والبرلمان لاتخاذ خطوات جادة لتحسين خدمات الكهرباء وتوفير فرص العمل ومحاربة الفساد في العراق حيث لا يزال التقدم بطيئا بعد ثماني سنوات من سقوط صدام. ونقلت وكالة رويترز عن مصادر دينية وسياسية قولها إن السيستاني رفض لقاءات مع عشرات من الساسة في الأسابيع الثمانية الأخيرة بما في ذلك رئيس الوزراء نوري المالكي وعمار الحكيم وإبراهيم الجعفري.

وقال أحد رجال الدين في مكتب السيستاني رفض نشر اسمه "منذ منتصف حزيران يرفض السيد السيستاني استقبال أي سياسي عراقي أو مسؤول في الحكومة لأنهم لا ينصتون إلى نصائح وتوجيهات المرجعية المتعلقة بمصلحة الشعب".

وخرجت تظاهرات في أنحاء العراق في وقت سابق من هذا العام احتجاجا على نقص فرص العمل وقصور خدمات الكهرباء والمياه والخدمات الأساسية الأخرى في الوقت الذي يطالب فيه العراقيون بإصلاحات من الحكومة التي تشكلت في كانون الأول بعد انتخابات أجريت في مارس آذار ٢٠١٠.

وأفادت المصادر أن المرجعيات الأخرى مثل اسحق الفياض وبشير النجفي ومحمد سعيد الحكيم قد ينضمون إلى السيستاني في المقاطعة.

وقال الشيخ علي النجفي المتحدث باسم والده بشير النجفي إن هناك استياء شديدا من جانب الأخير فيما يتعلق بهذه القضية وإهمال المسؤولين للمواطنين العراقيين.

وقال مسؤولون في ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي إن السيستاني لم يمتنع عن مقابلة الساسة للاحتجاج على نقص الخدمات ولكن لأنه مشغول أكثر مما يلزم. وقال عبد الهادي الحسني عضو ائتلاف دولة القانون إن هذا الكلام غير دقيق وان السيستاني يعرف أن تحسين الخدمات الأساسية يحتاج إلى وقت طويل. وأضاف أن السيستاني له برنامج خاص لا يتيح له أحيانا وقتا لمقابلة مسؤولين.

من جهة أخرى، شدد رئيس جماعة علماء العراق- فرع الجنوب، خالد الملا على أن هذه المعلومات لو صحت تعد أمرً طبيعيا، لان المرجعية منزعجة ومنذ فترة طويلة من المماحكات والمشادات السياسية التي أثرت سلبا على الأداء الحكومي.

وتابع الملا في تصريح لـ"المدى" أمس، أن موقف السيستاني ليس ضد شخص من الأطراف السياسية إنما للتذكر على أن الحكومة بات أداؤها ضعيفاً وبالتالي فأنها خطوة ايجابية جاءت بعد عدد من الانتقادات اللاذعة وجهها وكلاء المرجعية إلى السياسيين والحكومة، مبينا "أن السيستاني والذي كان داعما للعملية السياسية والانتخابات بغض النظر عن الأطراف المشاركة يضم اليوم صوته إلى المواطنين المنزعجين من تردي الخدمات لأنه عون لهم ونصير".

انتقد إيران لمنعها فريق المقذوفات من أداء مهامه

نائب كردي: معوقات تحول دون إزالة الألغام في قرى الإقليم

□ بغداد / علي عبد العظيم

انتقد نائب عن التحالف الكردستاني وجود معوقات تحول دون نزع الألغام عن قرى الإقليم، والتي تسبب الخطر على المدنيين في قرى كردستان، وذلك في إشارة إلى منع فريق لنزع الألغام من قبل قوة إيرانية من أداء واجبه.

وقال النائب محما خليل في تصريح خص به (المدى): نستغرب من قيام قوة إيرانية بمنع فريق إزالة الألغام من القرى الكردية، وهذه الألغام من مخلفات النظام المباد التي أثرت على حياة العراقيين، فكيف تمنع إيران إزالة الأذى عن العراقيين؟.

وكانت الأمم المتحدة قد قالت في بيان لها بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بمخاطر الألغام: انه على مدى عقود من الحروب والصراعات الداخلية، أصبح العراق مكسوا بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة ونفايات الأسلحة الأخرى، و٩٩٪ من ضحايا الألغام هم مدنيون وغالبيتهم من الأطفال دون سن الرابعة عشرة. وتتركز اغلب الألغام في قرى الإقليم الحدودية التي زرعها النظام المباد خلال حرب عام ١٩٨٠، لكنها اثرت فيما بعد على المواطنين واغلبهم من الأطفال الذين يعملون بمهنة الرعي، إذ قتل العديد منهم فيما فقد الآخرون أطرافهم وتعرضوا للإصابة نتيجة انفجار هذه الألغام.

ويشير خليل إلى أن منع فريق إزالة الألغام العراقي يعتبر تجاوزا على السيادة العراقية واستغلالا للظروف التي تمر بها البلاد، فضلا عن "الغيرة" من النظام الديمقراطي في العراق. ودعا النائب إلى توحيد كلمة السياسيين ضد هذه التدخلات المؤثرة على سيادة البلاد. وكانت مصادر مطلعة قد أعلنت قبل أيام عن قيام الجانب الإيراني بمنع فريق إزالة ألغام على الحدود العراقية من مزاولة عمله وطلبت منه المغادرة بقوة السلاح، الأمر الذي أدى إلى انتقادات واسعة لمنع فرق تطهير المناطق والقرى من مخاطر الألغام. ففي كردستان وحدها تنتشر الألغام على مساحة ٧٨٨ كيلومترا مربعا ولم يتم تطهير سوى سدس تلك المساحة. ويقول توانا بشير المستشار الفني لبرنامج الحكومة العراقية لإزالة الألغام أنها نقطة في محيط. سنحتاج ٣٥ عاما لننهي المهمة ما لم نزد من قدراتنا.

وتؤكد الحكومة العراقية أن عدد الألغام المكتشفة في العراق وصل إلى ٢٥ مليون لغم توزعت في ١٥ محافظة امتازت بالكثافة السكانية، واغلبها في كردستان، كما قدرت الهيئة الوطنية العراقية لشؤون الألغام وجود أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ طن من الألغام والاعتدة المنتشرة في ١٧ محافظة، لكن الهيئة تؤكد أن إزالة الألغام والاعتدة يتطلب سنوات عديدة من اجل تنفيذها، وتطهير المدن العراقية من مخاطر الألغام والأسلحة غير المنفلقة.

ويرى المراقبون لواقع الألغام أن مساعي الجهات المختصة بنزع الألغام في العراق فشلت في تحرير مناطق شاسعة من الأراضي بسبب الأوضاع الأمنية فضلا على عدم وجود تنسيق جدي مع الدول ذات الصلة في إجراء مسوحات كافية لجميع الأراضي ولاسيما في المناطق الساخنة على الرغم من انضمام العراق إلى اتفاقية أوتاوا لمكافحة الألغام العام الماضي. ويقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن عدد ضحايا الألغام بلغ ١٤ ألفا في العراق في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٧ وان أكثر من النصف توفي متأثرا بجراحه. أما من نجوا فيخوضون معاناة يومية.